ضمن خطط تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط

الحجرف: الكويت تستثمر أكثر من 100 مليار دولار في البرامج التنموية حتى عام 2035

قال وزير المالية نايف الحجرف أمس: ان القطاع الخاص الكويتي يلعب دوراً بارزاً ورائداً في إعادة تشكيل الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية «كويت 2035».

واوضح الحجرف في كلمة خلال افتتاح منتدى الاستثمار الكويتي – الصيني الاول أن القطاع الخاص «وهو قطاع نثق به ونقدره» يتمتع بخبرة طويلة ومستقرة للغاية، مؤكدا أن الحكومة الكويتية تشجع على اشراك القطاع الخاص في تنمية الدولة وتؤمن بقدرته على العمل مع الشركات الصينية من أجل تلبية المصالح المشتركة.

وأضاف: ان المنتدى يعتبر بمثابة منصة لمناقشة البيئة الاستثمارية والفرص المتاحة أمام الشركات الكويتية والصينية في محاولة لتعزيز وتقوية العلاقة طويلة الأمد بين البلدين.

وذكر الحجرف «اننا نقوم بإطلاق أول منتدى للاستثمار الكويتي –الصيني الأول بعد يوم واحد من افتتاح مكتب الاستثمار الكويتي في شنغهاي».

معرباً عن تهنئته لمسؤولي الهيئة باتخاذهم هذه الخطوة الاستراتيجية وإظهار اهتمام الكويت بالصين من مكتبنا في شنغهاي.

واشار الى العلاقات «المحترمة والوطيدة» التي تتمتع بها كل من الكويت والصين على مدار الـ47 عاما الماضية وتاريخ العلاقات الدبلوماسية القوية على مستوى الحكومة وعلى مستوى القطاع الخاص كذلك.

• نايف الحجرف متحدثاً خلال المنتدى

واعتبر الحجرف ان الكويت هي أول دولة توقع مبادرة الحزام والطريق إذ تحقق هذه المبادرة رؤية الكويت لتطوير مدينة الحرير التي تقع شمال البلاد ومشروع الجزر الخمس ما يبرز العلاقة القوية بين الكويت والصين.

وأشار الى توقيع الكويت والصين يوم الأحد الماضي مذكرة تفاهم لبدء التعاون المشترك حيث شهد شهر يوليو الماضي زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد إلى الصين انطلاقاً من طموح زعيمي البلدين وإيمانهما بقوة بضرورة تحقيق مستقبل أفضل للعلاقة المميزة بين البلدين.

وسلط بصفته رئيسا للهيئة العامة للاستثمار الكويتية أقدم صندوق سيادي في العالم الضوء على دور مكتب الاستثمار الكويتي في شنغهاي لتعزيز الالتزام بالسوق الصيني معربا عن تقديره لحكومة شنغهاي على دعمها ومساعدتها في هذا الصدد.

وبين الحجرف أن بلاده تشهد تطوراً متسارعاً في جميع القطاعات ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة والإنشاء والإسكان في ظل استثمار أكثر من 60 مليار دولار في هذه القطاعات خلال السنوات القليلة الماضية.

واوضح أنه من الآن وحتى عام 2023 سيتم الانتهاء من العديد من المشاريع اذ تقوم الكويت حاليا بإنشاء أحد أكبر الموانئ البحرية في الشرق الأوسط «ميناء مبارك الكبير» وانشاء مبنى ركاب حديث وفريد من نوعه في مطار الكويت الدولي وانشاء مجمعات بتروكيماوية جديدة ومصافي نفط ومجمعات جديدة للطاقة المتجددة تجمع بين توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

• جانب من المنتدى

وأضاف ان «وجهتنا واضحة» كما حددتها رؤية سمو أمير البلاد لكويت جديدة بحلول عام 2035 بحيث «نهدف إلى أن نكون في طليعة منتجي الطاقة المتجددة والاستدامة والبنية التحتية ورأس المال البشري».

واكد الحجرف سعي الكويت الى ان يتم تصنيفها ضمن المرتبة الثالثة على مستوى العالم عبر جميع المعايير التنموية والتنافسية اضافة الى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط واستبداله بمورد آخر وهو الإبداع والابتكار البشري.

وأشار الى استثمار أكثر من 100 مليار دولار في هذه البرامج التنموية حتى عام 2035 حيث تتمحور خطة التنمية الحكومية حول تطوير البنى التحتية والإنشاءات.

واوضح ان البنية التحتية هي التي تحفز التنمية الاقتصادية وليست تنمية بذاتها مبينا ان التطور الحقيقي هو النمو المستمر للثقافة والمجتمع وان التنمية الحقيقية هي نقل المعرفة من خلال التبادل التجاري والاستثمار والابتكار والتعليم.

ولفت وزير المالية الى البرنامج التدريبي الجديد للهيئة العامة للاستثمار الكويتية للخريجين وبرنامج منح دراسية لدرجة الماجستير في ادارة الأعمال وبرنامج توظيف في مجموعة البنك الدولي.

واضاف ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقدم برامج دراسية مشابهة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي كذلك.

وشدد الحجرف على ان تطوير الشراكة بين البلدين على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المشترك يساهم في رفع مستوى الرفاهية للشعبين وتعزيز سبل التقدم والتنمية المشتركة داعيا الى حضور النسخة الثانية من المنتدى في الكويت عام 2020.

الهاشل: القطاع الخاص يستفيد من تجارب الصين الناجحة

• محمد الهاشل

وصف محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل منتدى الاستثمار «بالحدث المهم» إذ يأتي بناء على توجيهات سمو أمير البلاد لتوثيق وتوطيد العلاقات مع الصين.

وأضاف الهاشل أن الصين تملك الكثير من الخبرات والمعرفة والتجارب الناجحة التي يمكن للقطاع الخاص الكويتي ان يستفيد منها.

مؤكداً ضرورة توفير سبل توطيد العلاقات الكويتية – الصينية وإتاحة الفرصة للصين في المشاركة بفاعلية في المشاريع التنموية بالكويت ضمن رؤية «كويت 2035». وذكر الهاشل أن رقابة وتعليمات بنك الكويت المركزي على البنوك والمصارف «مرنة»، مشيراً الى إمكانية التمويل المشترك للمشاريع وانه سبق أن تم هذا النوع من التمويل في كثير من المشاريع التي نفذت ومنها مشاريع مؤسسة البترول وقدم عرضاً مرئياً تناول خلاله أوضاع القطاع المصرفي ونقاط القوة فيه وقدرته على تمويل المشاريع التنموية.

مؤكدا متانة وصلابة هذا القطاع واستعداده لتمويل المشروعات المختلفة في حالة وجود فرص مجدية.

المؤسسة تخطط لتنفيذ خطتها التوسعية

العدساني: الصين شريك مهم في مشاريع مؤسسة البترول التنموية

• نزار العدساني

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول نزار العدساني أمس: إن عدد المشاريع المستقبلية في قطاع النفط والغاز للمؤسسة كبير ضمن استراتيجية المؤسسة 2040 و«نأمل أن تشارك وتساهم الشركات الصينية في تنفيذها. واكد العدساني في كلمته خلال الجلسة الحوارية لـ«منتدى الاستثمار الكويتي الصيني الأول» أن استراتيجية مؤسسة البترول 2040 من شأنها أن تخلق الكثير من الفرص الاستثمارية للشركات العالمية لاسيما الصينية منها، مبينا أن المؤسسة تنظر إلى الصين كشريك مهم في المشاريع التنموية المستقبلية.

واستعرض العدساني خطط المؤسسة من السنة المالية 2019/2018 حتى 2023/2022، موضحا أن حصة مشاريع البحث والتنقيب وتطوير الحقول قد تستحوذ على نسبة 61 % من الانفاق الرأسمالي لخمسة اعوام قادمة.

واوضح ان المؤسسة تخطط لإنفاق 100 مليار دولار لتنفيذ خطتها التوسعية. كما استعرض العدساني المشاريع الرئيسية للمؤسسة للسنة المالية 2019/2018 حتى 2023/2022 ومنها مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور ومشروع الزور المتكامل للكيماويات ومشاريع الحفر الواسعة ومرافق انتاج للحقول الجوراسية ومرافق استيراد الغاز ومشروع مصفاة دقم في سلطنة عمان. ورأى ان هذه المشاريع فرصة للاستثمار المباشر وغير المباشر للشركات العالمية والصينية.

بدوره قال الرئيس التنفيذي لشركة «هواوي» للتكنولوجيا في كل من قطر والبحرين والكويت تريفور لو إن الصين تسمح للقطاع الخاص بالابتكار والتطبيق في حين توفر الحكومة الصينية القواعد والانظمة الصحيحة التي تساعد القطاع الخاص الصيني في هذا المجال.

ولفت الى انه على الرغم من صغر حجم قرية «سنزن» الصينية الا انها تمكنت من ان تحرز تقدماً كبيراً على المستويين الاقتصادي والتجاري بفضل انظمة وسياسيات الحكومة الصينية وقال إن «القرية قد تكون نموذجا جيداً للحكومة الكويتية».

بمشاركة عدد من المسؤولين الاقتصاديين في البلدين

منتدى الاستثمار الكويتي الصيني ناقش جهود الكويت لتحسين بيئة الأعمال

• الجلسة الحوارية التي تخللت المنتدى

أقيم أمس منتدى الاستثمار الكويتي الصيني الأول تحت رعاية وحضور وزير المالية نايف الحجرف وبتنظيم مشترك بين وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، وبمشاركة هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المشترك، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الكويتية الصينية وبحث سبل تعزيزها، بحضور 200 ممثل عن الشركات الصينية التي تعمل في مجالات مختلفة.

ويناقش المنتدى الذي يستمر يوماً واحداً الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت والموزعة على القطاعات التالية وهي قطاع الإنشاءات النفطية والاسكان والبنى التحتية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

ويناقش المنتدى كذلك جاذبية السوق الكويتي في أوساط الأسواق الاقليمية والجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال وبيئة الاستثمارات الأجنبية في ظل تطورات البيئة الرقابية والتنظيمية في البلاد وانعكاس وأثر القوانين الاقتصادية الحديثة في الاقتصاد الكويتي.

ويشارك في فعاليات المنتدى وفد اقتصادي رفيع المستوى يرأسه وزير المالية نايف الحجرف ويضم سفير الكويت لدى جمهورية الصين الشعبية سميح حيات ومحافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل والرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان فيصل المدلج.

ويضم الوفد العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الكويتية فاروق بستكي وكبار المسؤولين بالهيئة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني ومساعد المدير العام لتطوير الأعمال بهيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر محمد يعقوب ونائب المدير العام لشؤون العمليات بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم ورئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار يوسف العلي.

ويضم الوفد أيضا نائب رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات خالد الكندري ونائب المدير العام للادارات والبرامج المساندة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي اماني البداح ورئيس اتحاد الشركات الاستثمارية بدر السبيعي.

وتم خلال المنتدى التطرق إلى العلاقة التجارية والاقتصادية التاريخية القديمة التي تجمع الكويت وجمهورية الصين وتخلل المنتدى حلقة نقاشية حول رؤية الكويت 2035.

حيات: «الغرفة» تشجع القطاع الخاص على المشاركة بفاعلية في تنفيذ رؤية «كويت 2035»

• عمران حيات

قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت عمران حيات: إن هدف الغرفة من المشاركة في أعمال المنتدى هو تشجيع القطاع الخاص الكويتي على المشاركة بفاعلية في تنفيذ رؤية «كويت 2035».

واوضح حيات ان المنتدى يشرح الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تشكل انطلاقة تعاون جديدة بين القطاع الخاص الكويتي والصيني بطريقة جادة وعلى مستويات مختلفة تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبين ان القطاع النفطي يملك الحصة الأكبر من التعاون الكويتي الصيني ولكن العمل الان جارٍ لتشجيع القطاعات الأخرى وهي قطاع البنى التحتية وقطاع الاتصالات وقطاع البنوك.

وقال مدير عام الشركة الصينية للانشاءات يانغ شونسن: إن «السوق الكويتي سوق مهم ذي مواصفات ومتطلبات عالية ليس من السهل العمل او الاستثمار فيه من دون استعداد او تخطيط».

واوضح شونسن ان رؤية «كويت 2035» تتضمن الكثير من المشاريع المهمة والمحفزة التي تمثل فرص استثمارية واعدة تجعل الشركات الصينية تشارك فيها مشيدا بالعلاقة الاقتصادية المميزة التي تربط بين البلدين.

اقتصاديون: الصين «عملاق اقتصادي» جاذب لرؤوس الأموال

أكد خبراء ومتخصصون من القطاعين العام والخاص في الكويت يشاركون في اعمال منتدى الاستثمار الكويتي الصيني أول من أمس أن الصين «عملاق اقتصادي» وتشكل عنصر جذب مهما لرؤوس الأموال والمشاريع والاستثمارات الواعدة.

وأضاف هؤلاء على هامش اعمال المنتدى أن تعزيز العلاقات الكويتية – الصينية هو السبيل للوصول إلى التكامل الاستثماري والاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وقال رئيس اتحاد الصناعات حسين الخرافي: ان «المنتدى عقد في الوقت المناسب حيث تم يوم أمس افتتاح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بشنغهاي وقبل أقل من أسبوع تم توقيع مذكرة تفاهم حول إنشاء آلية تنمية تعاونية لمدينة الحرير والجزر الكويتية»، واشاد بالزخم الذي تشهده العلاقات الكويتية الصينية. وذكر الخرافي ان الكويت تنتقل من مرحلة هيمنة الحكومة على جميع الانشطة والفعاليات الاقتصادية الى تشجيع وإطلاق يد القطاع الخاص وهي مرحلة مهمة ومفصلية.

بدوره قال رئيس اتحاد شركات الاستثمار بدر السبيعي: ان الهدف الأساسي من هذا المنتدى هو تشجيع القطاع الخاص في تحقيق رؤية «كويت 2035».

منوهاً بالتجاوب الكبير من القطاعين الخاصين الكويتي والصيني للمشاركة في أعمال المنتدى.

واوضح ان توجه سمو أمير البلاد بتعزيز التعاون الاقتصادي مع الصين يمثل بعداً استراتيجيا إذ تعد الصين احدى اكبر وأعظم الاقتصادات الصناعية والاقتصادية في العالم.

من جهته قال نائب رئيس الهيئة العامة للاتصالات و تقنية المعلومات خالد الكندري ان المنتدى بحث كيفية وآلية وطرق الاستثمار في الكويت وفق المشاريع المطروحة ضمن رؤية «كويت 2035» لاسيما مدينة الحرير ومشروع تطوير الجزر الكويتية. ودعا الى الاستفادة من تجربة الصين الناجحة وخبرتها في إدارة الموانئ الذكية واستغلالها في جعل «ميناء مبارك» ميناء ذكيا، معرباً عن امله في تستمر مثل هذه اللقاءات لما لها من اثر وفائدة تعود بالنفع على البلدين. ووصف الرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان فيصل المدلج علاقة الكويت بالصين بالعلاقة الاستراتيجية المتينة بحكم علاقتهما الدبلوماسية القديمة معيدا للاذهان ان الكويت اول دولة خليجية اسست علاقة دبلوماسية مع الصين واستثمرت في مشاريع تنموية فيها.

ودعا المدلج الى تعزيز التفاعل بين القطاعات الحكومية والخاصة في البلدين ليشكل أرضية صلبة للعلاقة بينهما.

وشدد على اهمية زيارة سمو الامير لبكين في يوليو الماضي واصفا اياها بنقطة انطلاق للعديد من المشاريع والتعاون مابين الجهات الرسمية و غير الرسمية.

وذكر ان الجهاز الذي يترأسه سيكون له تعاون وثيق وسيحدث نقله نوعية على مستوى الكويت من جانب وعلاقاتها مع الصين من جانب اخر، مبينا ان مشروع تطوير مدينة الحرير لا يزال في مرحلة الإعداد والتحضير.